إلى (عقلاء اليمن)..!! «1-3»

طه العامري

■ إلى أين يقودنا المغامرون بمواقفهم وسلوكياتهم بعد أن بلغنا مرحلة متقدمة من الفوضى والعبث والتمزق المجتمعي وتضاعفت أزماتنا، فيمَ كل هذا والذي بلغ ذروته باستهداف رموز الدولة ممثلين بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية _ حفظه الله _ ومعه رموز الدولة البارزون هم رؤساء البرلمان والشورى والوزراء ونواب رئيس الوزراء وفي جريمة غير مسبوقة وبشاعتها مركبة ومضاعفة كون الجريمة استهدفت مسجد الرئاسة واستهدفت قتل رموز الدولة وهم راكعون خاشعون لله..

جريمة بشعة من حيث المكان والتوقيت والمستهدفين فيها، ومع ذلك وبرغم كل المعاناة التي تسببوا بها للوطن والمواطن ونكدوا العيش وضيقوا هامش الحياة.. نجد أن فريقا منا يصر ويتمسك بمواقفه التي لم تتغير منذ بدأت الأزمة ولم يتحول سلوك هذه (العصبة) ولا هي تراخت في سلوكها والخطاب رغم كل محاولاتها البائسة لفرض خياراتها والتي فشلت بالمطلق ومع كل هذه الحقائق وإدراك هذه العصبة جيدا أنها تمارس العبث والفوضى وأن كل ما تمارسه وتقوم به لن يوصلها إلى نتيجة تذكر وأنها بصورة أو بأخرى ستجد نفسها مجبرة قسرا وعنوة على احترام معطيات الواقع الوطني واحترام إرادة هذا الشعب الذي لا يزال يراهن على بعض عقلاء (المعارضة) والذين ندرك مواقفهم ونثق بأنهم يرفضون كل ما يجري ويزيد من تضاعف الأزمات وتراكم المشاهد السلبية والمواقف.

لكن هؤلاء العقلاء وإن كانوا قلة سيجدون أنفسهم حتما في نهاية المطاف يسلمون بحق الشعب وشرعيته ويعودون لطاولة الحوار الذي رفضته قوى التعصب والتي كانت وراء خلط الكثير من الأوراق السياسية وتداخلت فيها القضايا الوطنية بالقضايا الحزبية بالحسابات السياسية والثارات بالمصالح والأطماع الذاتية والرغبات الشخصية لرموز القوى (التقليدية قبلية ودينية) والتي وجدت نفسها مع أطياف (سياسية ووجاهية وتقليدية)، وكل هؤلاء تجمعوا وتقاطعت مصالحهم في النزوع نحو تصفية الحسابات السياسية بطريقة عبثية وخارج نطاق كل المؤسسات السيادية والدستورية والنظم والقوانين التشريعية التي أجمع عليها شعبنا واتخذها كمرجعية ملزمة لحل جدلية الخلافات وكانت الديمقراطية بكل قيمها النموذج المثالي الذي اختاره شعبنا منذ عقدين لتكون المرجعية الحاكمة والملزمة لكل أطياف العمل السياسي والحزبي باعتبار الديمقراطية خيار حضاري نموذجي ومثالي تحل عبرها ومن خلالها جدلية الصراع على السلطة..

وهذا ما تجاهلته أطراف الأزمة التي فشلت في التعامل مع الخيار الديمقراطي ومع الديمقراطية كقيمة حضارية يرعاها ويحرص عليها المجتمع الدولي الذي بلغ حد ربط المساعدات المختلفة للدول والشعوب والأنظمة في المجتمعات النامية بمقدار قبول هذه الأنظمة والدول والشعوب والأنظمة بالخيار الديمقراطي ومخرجاته المجتمعية سياسيا وحزبيا وتنوعاً مجتمعياً وحضارياً متعدد الأبعاد والمجالات السياسية والفكرية.

وقد كانت بلادنا سباقة وقبل أي دولة من دول الشرق الأوسط والمنطقة استيعاباً للقيم الديمقراطي ومخرجاتها وحتى قبل أن يكون هذا الخيار محل اهتمام بمحاور النفوذ والدول الكبرى، فاليمن ومنذ عقدين وهي تخوض المعترك الديمقراطي وتسعى جاهدة ومن خلال قيادتها ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ـــ حفظه الله ـــ إلى تكريس قيم الديمقراطية وتجسيدها كمنظومة قيم وسلوكيات لا تقف في نطاق الظواهر الاحتفالية والاستحقاقات الانتخابية الموسمية بل سعت بلادنا لتكريس القيم الديمقراطية، ولهذا كانت بلادنا محل حفاوة المجتمع الدولي الذي اختارها لتكون حاضنة لأول (مؤتمر لدول الديمقراطيات الناشئة)، وهي خطوة لم تأتِ تعبيراً عن نفاق سياسي ولا تجسيداً لدعاية محورية بل إن ذاك المؤتمر جاء نتاج استحقاق فطري وطبيعي لبلادنا التي قدمت نموذجا راقيا في تعاملها مع الديمقراطية وقيمها برغم الموروث القبلي والاجتماعي المجبول بكل ظواهر وأشكال التخلف المتعدد الأشكال.

لكننا وعلى هدى من حكمة ورؤى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ـــ حفظه الله ـــ الذي صنع مجد هذا الوطن ووضعه وشعبه على خارطة التفاعلات الإقليمية والدولية ونقله من مصاف الدول والمجتمعات المهمشة إلى مربع التفاعل الحضاري الخلاق.. ومع كل هذا النجاح الذي حققته بلادنا.. إلا أن ما كشفته الأزمة لم يعبر عن حالة فشل أو إخفاق وقعنا فيه بل أرى أن ما نعيشه وما كشفته الأزمة يعكس فعلا حقيقة النجاح الذي حققناه، ولهذا هناك من استكثر هذا النجاح وحاول عن طريق بعض (النتوءات السياسية والحزبية) ممن يغلبون دوماً مصالحهم ورغباتهم على مصالح الوطن وإرادة شعب، بل وكشفت الأزمة عن مخططات تدميرية دافعها الأول يتجسد في ضرب مقومات الاستقرار السياسي وتشويه النجاحات الديمقراطية لعوامل ودوافع وأسباب ومنطلقات كثيرة وليس هنا مجال حصرها، لكن بالتأكيد هناك من يستهدف ضرب كل مقومات نجاحنا واستهداف قائد المسيرة بل وكل منجزاته الوطنية التي يستحيل إنكارها لكن وجدنا خلال الأزمة من ينكر كل الحقائق الناصعة التي لا تقبل الإثبات، وهذا يدل دلالة قطعية على حجم المخططات التآمرية التي نواجهها ومن خلال أزمة ما كان مقبولا بكل الوقائع والأدلة والمعطيات أن تكون اليمن مسرحها بما لدى اليمن من مقومات ديمقراطية وحضارية وحرة وتعددية سياسية وحزبية ومناخ ليبرالي نموذجي لا يتوفر لدى أي من دول وأنظمة المنطقة مقارنة بما لدى اليمن من موروث اجتماعي وقبلي يصعب تطويعه لينسجم مع معطيات وقيم ومفاهيم الخيار الديمقراطي، لكن استطاعت القيادة الوطنية في اليمن ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان تنجح حيث كان الآخرون يراهنون على فشلها وبعد عقدين من النجاح والتطور وتنمية المخرجات والمفاهيم الديمقراطية وتطوير الوسائل والأدوات بصورة مضطردة وجدت بعض الأطراف المتربصة أن هذا النجاح الذي يتشكل في الذهنية والخارطة اليمنية بما يكرس من قيم ومفاهيم حضارية يجب أن يتوقف وقد تقاطعت لأجل هذه الغاية مصالح اطراف متناقضة في دوافعها واسبابها وغايتها ومناهجها السياسية والفكرية والايدلوجية، لكن هذه الترويكا المتناقضة المختلفة في كل شيء اتفقت على شيء واحد وحيد وهو (العداء) لشخص الرئيس وضرب كل المكاسب التي تحققت في عهده وعلى يديه بدعاوى وذرائع غير منطقية وغير مقبولة وغير وطنية ولا يمكن القبول بها من طرف أي كان.

لكن من سخرية المشهد اننا وجدنا من يركب موجة الفوضى التي عمت المنطقة فجاء من حاول تطويع المشهد الوطني وإخضاعه لمنطق الاستلاب على خلفية حسابات سياسية ونزعات ونوازع تداخلت رموزها وأسبابها، وفي حين نرى شعوباً تثور بحثا عن الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والحزبية رأينا فينا من هرب لقطار الفوضى بعد أن تيقن أن الديمقراطية له بمثابة (عائق) تحول دون تمكينه من تحقيق اهدافه السياسية.. وهكذا هرب بعضنا من استحقاق الديمقراطية وانقلب على الشرعية الدستورية وعلى مؤسسات الديمقراطية وعلى كل قيم الديمقراطية ومخرجاتها، هرباً من استحقاقها وباتجاه (الشمولية) والمحاصصة والتقاسم بمعزل عن الإرادة الشعبية ونتائج الاستحقاقات الديمقراطية.

إن كانت هناك اطراف قد دعت صراحة لرفض الديمقراطية الشعبية وتطبيق مبدأ الديمقراطية (التوافقية) بمعزل عن الإرادة الشعبية، وهو شكل يسلب الديمقراطية جوهر قيمها وتفاعلاتها الحضارية والإنسانية، فإن المثير في المشهد هو أن بعض الأطراف المحورية إقليمية كانت أو دولية نراها ما برحت تضغط على دول وشعوب وأنظمة المنطقة وتدفع بها نحو الأخذ بخيار الديمقراطية وقيمها، فإنه في ما يتصل بالمشهد اليمني نجد هذه المحاور متذبذبة وتقف في المربع الضبابي الأمر الذي شجع بعض الأطراف المتمردة على الديمقراطية لتقف في مواجهة الإرادة الوطنية وتقود (انقلابا) واضحا وصريحا بل وتذهب بعيدا، ونرى بعض المحاور تسمع وتحاور رموز الانقلاب وكأن هذا الانقلاب جاء معبرا عن إرادة الشعب اليمني دون إدراك أن هذا الانقلاب يتعارض مع إرادة ورغبات الغالبية العظمى من ابناء الشعب بغض النظر عن الخطاب الإعلامي الموجه والممنهج وهذا الضجيج والحضور لرموز الانقلاب ورعاته ودعاته الذين أنفقوا أموالاً خيالية لخلط أوراق المشهد واستغلال وتوظيف الأزمات والظواهر السلبية التي لا ننكرها لكنها لا تستحق أن تكون وسيلة لهدم منجزات شعب ومكاسب وطن، الأمر الذي يجعلنا ندرك أن أدوات الهدم الداخلية ليست إلا وسيلة بيد أطراف خارجية مؤثرة تسعى لإعادة تشكيل خارطة المنطقة فيما هناك من يريد تصفية حساباته مع اليمن قيادة وقائداً وشعباً ومنجزات ولدوافع سياسية لا ترتقي لمستوى هذا الاستهداف الذي يكاد يعصف باليمن لولا حكمة وإرادة القيادة والقائد بعد عناية الله طبعاً خاصة على ضوء الجريمة التي هزت عرش الرحمن ولكنها لم تهز ضمائر ميتة ها نحن نشاهد ونتابع أصحابها يوغلون في التأزيم وإنتاج ثقافة التأزيم بكثير من الغباء والجهل والاستهتار.. وهذا لعمري لا يعبر إلا عن فداحة الارتهان الذي يعيشه البعض منا والمحسوبون على هذا الوطن.. للموضوع تتمة.

ameritaha@gmail.com

اتقوا الله في شعبكم !!

يحيى طاهر الحكيم

ضاقت أحوال الناس، وتضاعفت معاناتهم جراء استمرار انقطاع خدمات المياه والكهرباء والمشتقات النفطية، التي ترتب عليها ارتفاع الأسعار بما لا يحتمل من قبل محدودي الدخل والفقراء والعاطلين عن العمل، وهم أغلبية المجتمع، ولا علاقة لهم بما يدور من صراع سياسي وتراشق حزبي. والمفروض مراعاة ظروف هؤلاء الذين لا ناقة لهم ولا جمل بما جرى ويجري..

وسبق للأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية، أن استنكر بشدة ربط الخدمات بالأزمة السياسية، وهو محق في هذا، لأنه يحمل منطق العقل الذي يراه كل العقلاء، فلا تمس حياة الناس وأقواتهم وأرزاقهم وخدماتهم ومصالحهم الأساسية عند الأزمات التي يفتعلها السياسيون ويتضور بلهبها المواطنون البسطاء والأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، يدفعون الثمن من أمنهم واستقرارهم ومأكلهم ومشربهم وصحتهم.

حتى أن القانون الإنساني الدولي يرعى هؤلاء عند الحروب والأزمات، وتعمل المنظمات الإنسانية والحقوقية على حمايتهم والتخفيف عليهم، وتقديم العون المادي والمعنوي لهم، كما ترفع صوتها عالياً في وجه المتحاربين والمتصارعين، مهددة لهم بتحميلهم مسؤولية أية انتهاكات لحقوق المدنيين المسالمين.

وفي الحرب اللبنانية التي دارت بين ميليشيات الطوائف في سبعينيات القرن المنصرم، دارت حُروب طاحنة دمرت كل شيء تقريباً، لكن الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وهاتف وصحة وغذاء وبريد و.. و...الخ، لم تمس على الإطلاق، وظلت تصل لكل السكان من الطوائف المختلفة بانتظام دون انقطاع طوال فترة الحرب التي استمرت لعدة سنوات.

ونحن في هذه البلاد التي ابتلاها الله بسياسيين لا علاقة لهم بالمدنية والتحضر والعقول المنفتحة، بدأت معاناة سكانها ومواطنيها منذ اشتداد الأزمة في فبراير الماضي ومستمرة حتى اليوم، وربما تستمر حتى يهدي الله هؤلاء السياسيين المحنطين والهرمين، ويعودوا إلى عقولهم، ويتفاهموا على مصالحهم، وكيف يقتسمون موارد البلاد بينهم ويريحونا، يدعو المواطنين وشأنهم، دون ادعاء بأنهم يناضلون من أجلهم، فهذا كذب صراح،

إذ لو كانوا كذلك لما تدهورت أحوال المواطنين إلى هذا المستوى المحزن والمأساوي، ولعملوا على حلحلة تعقيدات الأزمة، وإثبات حسن النوايا، وتقديم التنازلات لبعضهم من أجل حياة الضحايا، ضحايا أزماتهم وتصلبهم وعنترياتهم «قلّايتي وإلاّ الديك».. فإذا كانوا صادقين بأنهم يناضلون من أجل الشعب، فليثبتوا صدق قولهم بمواقف ووقائع على الأرض، وبدون هذا لن يصدقهم أحد.. وإذا ما استمروا في غيهم فعليهم تحمل كامل التبعات والنتائج.

تخيلوا أن سعر وايت الماء قفز من ألف وخمسمائة ريال إلى سبعة آلاف ريال ومرشح للزيادة، إذ تقول مؤسسة المياه أن «وصول الماء للمستهلكين مرتبط بوجود الكهرباء لضخ المياه بواسطتها»، وإن كان هذا القول غير صحيح، إذ أنه عندما عادت الكهرباء لأسبوعين لم تصل المياه؛ فإن الأخطر من هذا هي الانتقائية الذميمة التي تتعامل بها مؤسسة المياه، فبعض الأحياء تصلها المياه بانتظام، ولا تشكو من عدم وصولها، عادت الكهرباء أو لم تعد!!.

وأصحاب الوايتات برروا رفع الأسعار بانعدام المشتقات النفطية واضطرارهم لشرائها من السوق السوداء، وهو نفس مبرر رفع أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية، لأن «تكاليف النقل قد زادت»، وهكذا دواليك!!.

فيا كل هؤلاء خافوا الله، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفيه الصدور، والقائل سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ» (التوبة).. 119: اتقوا دعوة المظلومين وغضب الجياع، اللهم إنّا بلغنا، اللهم فاشهد، أنت خير الشاهدين وخير من ينتقم لعباده الضعفاء والمظلومين.

إعلان